شاحنة مفخخة تشغل طرابلس

بيروت: أمضت منطقة الشمال ليلة أمنية متوترة تخللتها دوريات كثيفة لقوى الأمن والمخابرات، اضافة الى حواجز تفتيش بحثا عن شاحنة صغيرة قيل انها دخلت الشمال وهي محملة بالمتفجرات بقصد استهداف احد المراكز العسكرية، الا انه لم يعثر على الشاحنة المقصودة فيما منع المرور أمام سراي الحكومة في طرابلس.

«المستقبل» يعتبر موقفه «دعسة ناقصة» والحريري منزعج وبري يرى أن هدف هذا الكلام تحفيز الأطراف

عون يهدد بتعطيل الانتخابات.. حال فرض «قانون الستين»!

بيروت ـ عمر حبنجر

الكلام الحاسم الذي قاله الرئيس ميشال عون في مجلس الوزراء حول تفضيله الفراغ في مجلس النواب على قانون الستين اخذه البعض بحرفيته المسطحة، مستهجنا ان يبشر رئيس الجمهورية بالفراغ.

لكن اوساط التيار الوطني الحر قرأت في كلام رئيس الجمهورية ارساء لمعادلة جديدة: اما قانون جديد للانتخاب او الفراغ.. في مواجهة المعادلة التي يسوق لها البعض وهي: اما قانون الستين النافذ الآن او التمديد لمجلس النواب.

وتقول القناة البرتقالية الناطقة بلسان التيار الوطني الحر انه عندما يعلن عون هذا الموقف فذلك يعني انه لا عودة عنه كونه ليس للمناورة او لاستدراج العروض، وقالت: لا مكان في العهد الجديد، لا لقانون الستين ولا للتمديد، ولا مشكلة في التعامل مع الفراغ الذي يبقى افضل من مجلس نيابي مدد له، واقل وطأة من مجلس منتخب على اساس قانون الستين يعيد انتاج الاجحاف ويطيل امد الغبن ويمدد في عمر الاحباط، فالمطلوب قانون انتخاب ينهي زمن الوصاية والولاية على حرية القرار والاختيار، ولرئاسة الجمهورية كل الصلاحيات الدستورية لترجمة وتجسيد هذا الموقف التزاما بالوعد الذي قطعه الرئيس عون بسيادة الدولة والقانون.

لكن الرئيس ميشال عون جدد امس التأكيد بأن قراره جدي باستخدام صلاحياته الدستورية لتعطيل الانتخابات النيابية في حال تم فرض قانون الستين كأمر واقع.

وقال لصحيفة «الاخبار» انه كان واضحا وحاسما في مجلس الوزراء وامام الآخرين بأن ما ورد في خطاب القسم انما هو كلام تحت القسم، ومن يعتقد ان بالامكان التراجع عنه يكون لا يعرف ان الخطاب اسمه خطاب القسم. واضاف: كنت واضحا واكرر انه لا داعي لمناورة «المُهل» وغيرها، وكلنا يعلم ان هذه الامور التقنية بما فيها احتمال التأجيل التقني امور قابلة للمعالجة في نص القانون الجديد.

ودعا عون جميع القوى الى عدم تضييع الوقت والذهاب الى اعداد قانون جديد يصحح التمثيل الشعبي عند جميع اللبنانيين، اما في حال اعتقد البعض ان تضييع الوقت يلزمنا باجراء الانتخابات وفق قانون الستين فهذا البعض لا يعرفني، وكلامي واضح وحاسم بأنني ومن موقعي كرئيس للجمهورية مؤتمن على الدستور ولن اسمح بحصول ذلك.

رئيس تيار المرده النائب سليمان فرنجيه مستقبلا في بنشعي وزير الاعلام ملحم رياشي برفقة مستشاره طوني عيد (محمود الطويل)

باسيل: تحالفنا مع حزب الله للدفاع عن الأرض ومع «القوات» لوحدة المجتمع و«المستقبل» لبناء الدولة!

وقال: انا مع «النسبية» المطلقة والكل يعلم انني وفريقي نخسر مقاعد بالنسبية، اكثر من اي كتلة اخرى، لكن عدالة التمثيل وصحته تفترضان عدالة جدية من الذين يريدون مستقبلا افضل للبلد.

رئيس مجلس النواب نبيه بري قرأ في كلام الرئيس عون تحفيزا لكل الاطراف على الاسراع في الوصول الى قانون انتخابي جديد، ما يجب على كل الاطراف وعلينا جميعا ان نعجّل بالقانون حتى لا نصل الى وقت نصطدم فيه بالفراغ.

لكن هذا الكلام في مجلس الوزراء الاخير اثار اعتراض تيار المستقبل الذي تخطى رئيسه ووزراءه الامر خلال الجلسة الحكومية تجنبا لهز الاستقرار الحكومي، بيد ان صحيفة «الاخبار» التي تحدث اليها الرئيس عون امس نقلت عن مصادر وزارية بارزة في تيار المستقبل قولها ان الرئيس عون ارتكب «دعسة ناقصة»، واشارت الى ان التهديد بالفراغ ليس مقبولا، معتبرا ان ذلك سيثير جدلا دستوريا واسعا حول صلاحيات رئيس الجمهورية، وان الرئيس عون يتصرف مع الجميع وكأنه صاحب القرار في اي شيء، وكأن زمام الامور في يده وحده، الامر الذي ازعج الرئيس سعد الحريري.

الانزعاج، وبحسب المصدر عينه، امتد ليشمل اداء وزير الخارجية جبران باسيل في جلسة مجلس الوزراء الاخيرة حيث «تصرف وكأنه قادر على اتخاذ بعض القرارات منفردا، ومن دون نقاشها مع زملائه في الحكومة».

النائب وليد جنبلاط الرافع لراية قانون الستين بصراحة يفتقدها الآخرون من «احباب» هذا القانون ما زال يراقب سير الامور بحذر وانزعاج مشوب بالقلق.

بدوره، رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع اكد بعد استقباله وفد اللقاء الديموقراطي حرصه على ان يكون الحزب التقدمي الاشتراكي مرتاحا الى اي قانون جديد، وأن نتائج المحادثات الجارية ستظهر في خلال اليومين المقبلين، وتحدثت المصادر عن فتح خط مباشر بين معراب والمختارة.

وعقد امس اجتماع رباعي ثان في وزارة المال بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل وحزب الله وحركة امل يحضره وزير المال علي حسن خليل ووزير الخارجية جبران باسيل والنائب علي فياض ومدير مكتب الرئيس سعد الحريري نادر الحريري استكمالا للاجتماع الاخير بينهم يوم الاربعاء في القصر الجمهوري.

وقد تناول الاجتماع الرباعي اكثر من صيغة، وتردد ان الطرح الاكثر تداولا حتى الآن هو المشروع القائم على التأهيل على الاكثري في القضاء والانتخاب على النظام النسبي في المحافظة، واعتماد المحافظات الخمس التاريخية، على ان يقسم جبل لبنان الى دائرتين: الشوف وعاليه دائرة، والمتنين الشمالي والجنوبي وكسروان وجبيل دائرة ثانية.

لكن هذا المشروع يرضي جنبلاط من خلال ضم الشوف وعاليه حيث الصوت الدرزي اقوى بينما يقلقه من حيث اعتماد النسبية التي يرفضها على اي صورة.

رئيس التيار الحر الوزير جبران باسيل اكد امس ان تحالفات التيار تتمحور حول ثلاثة مكونات: اولا حزب الله للدفاع عن الارض والسيادة والحماية من الارهاب، وثانيا القوات اللبنانية من اجل وحدة المجتمع وقوته، وثالثا تيار المستقبل من اجل بناء الدولة.

باسيل كان يتحدث خلال اعلان الورقة التأسيسية للتيار، مشيرا الى الحفاظ على كل شركائنا كالحزب التقدمي الاشتراكي وامل والاحزاب الباقية.

الهبر لـ «الأنباء»: لن يمر قانون انتخاب لا يستجيب لخصوصية الجبل

بيروت ـ ناجي يونس

لفت عضو كتلة الكتائب ونائب عاليه فادي الهبر الى ان عدم التوازن القائم لصالح محور المقاومة في لبنان والذي اكثر ما يتجلى داخل مجلس الوزراء، يدفع بالكثير من القوى للتحفظ وممارسة خصوصيتها، ويأتي قانون الانتخاب في الطليعة على هذا الصعيد.

وأكد لـ «الأنباء» ان قانون الانتخاب مصيري بالنسبة الى حياة لبنان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والى من سيحكم هذا البلد ومن سيطبق عليه.

وإذ اشار الى ان هناك تحولا ايجابيا على مستوى شكل الدولة بعد اسقاط الشغور وانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة وانطلاق عجلة المؤسسات، أكد أن الدولة سقطت في محور المقاومة بسبب التصدع الكبير بين القوى الاساسية داخل 14 آذار وتغيير القناعات السيادية.

فادي الهبر

«الكتائب» يؤيد الدائرة الفردية بالنظام الأكثري

وقال الهبر: هناك امل ولو ضئيلا بمساعدة دولية بامتصاص وهج المقاومة من خلال سيادة الرئاسة سواء اكان ذلك بدعم داخلي ام اقليمي دولي، والجميع يشدون على يدي رئيس الجمهورية ميشال عون لعودة لبنان الى سابق عهده من السيادة التي هي ممر اجباري لعودة الاقتصاد والحياة الطبيعية ومعيشة اللبنانيين جميعهم.

ولفت الى ان السياحة الخليجية والاستثمارات الخليجية لن تعود الا بعودة حزب الله وسلاحه الى كنف الدولة بشكل كامل.

وعن موقف رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط الرافض لأي قانون نسبي، قال الهبر: للنائب جنبلاط خصوصيته، كيف اذا كانت الظروف على ما هي عليه اليوم؟ فهو بحق الحاضر الايجابي مع كامل التنوع وله كفة راجحة على مستوى الجبل، بينما لا يتوافر التوازن على المستوى الوطني بسبب وهج السلاح والحالة التطبيعية التي تمارس من جراء التفاهمات والصفقات على السلطة.

واكد ان البحث الايجابي مع النائب جنبلاط في قانون الانتخاب يصب في مصلحة الجبل وعيشه المشترك الذي ينعم بأفضل الاوضاع السياسية بفعل التوافق الوطني ولا سيما بعد زيارة البطريرك الماروني السابق نصرالله صفير الى الجبل صيف العام 2001.

ورأى الهبر ان التنوع في التمثيل السياسي والنيابي متوافر في الجبل اليوم وقد صنع بميزان الجوهرجي.

واذ اشار الى ان حزب الكتائب يؤيد الدائرة الفردية بالنظام الاكثري والى ضرورة ان يصوت مجلس النواب على 18 مشروع قانون للانتخاب وليعتمد عندها القانون الذي سيحظى بموافقة اكثرية النواب، جدد الهبر التزامه بموقف كتلة الكتائب، موضحا ان موقفه على المستوى الشخصي يدعو الى التوقف ايجابا عند خصوصية الطائفة الدرزية والنائب جنبلاط.

وختم الهبر معتبرا انه من الخطأ بمكان السير بقانون انتخاب لا يستجيب لخصوصيات الجبل وطي هذه الصفحة على ضيم، وهو ما سيشكل خطأ مع انطلاقة العهد مع ان ذلك لن يمر، مضيفا: المساحة الشعبية الواسعة في الجبل هي الى جانب النائب جنبلاط.

«التعيينات الأمنية» على نار حامية: قائد جديد للجيش الشهر المقبل!

بيروت: ذكرت معلومات صحافية (الديار) توصف بأنها «دقيقة وذات صدقية» أنه بعد عودة الرئيس سعد الحريري من زيارته الخاصة الى خارج البلاد، ستوضع التعيينات الأمنية والعسكرية على نار حامية، خصوصا أن المعلومات تشير الى أن موجة الإرهاب ليست مسألة عابرة وتبدو في سياق متصاعد نتيجة المعلومات التي اعترفت بها الشبكات الإرهابية، كما أن العلاقة بين وزير الدفاع يعقوب الصراف وقائد الجيش جان قهوجي ليست علي ما يرام، كما أن قائد الجيش قد حزم أمره وسبق وأبلغ رئيس الجمهورية أنه لا يتمسك باستمراره في منصبه حتى نهاية ولايته. ووفقا للمعلومات، فإن طبخة تعيين قائد جديد للجيش قد نضجت بعد أن تمت جوجلة الأسماء التي اقترحها رئيس الجمهورية على الأفرقاء المعنيين، وما لم يغير رئيس الجمهورية موقفه لسبب ولآخر، فقد وصل جميع المعنيين بهذا الملف الى قناعة بإسناد المنصب الى العميد الياس ساسين بعد أن بقي ينافسه على المنصب العميد خليل الجميل.

وبعد نقاشات مستفيضة جرى التفاهم على تعيين ضابط يملك قدرا كبيرا من الليونة للتعامل مع الأحداث والتطورات.

وفي السياق عينه، يبدو محسوما أن منصب مدير عام قوى الأمن الداخلي بات من نصيب العميد عماد عثمان، بعد أن زكاه الرئيس الحريري رافضا طلب النائب بهية الحريري بتعيين العميد سمير شحادة في هذا المنصب. وتفيد المعلومات بأن نائب صيدا ستنال جائزة ترضية عبر تعيين شحادة محافظا لجبل لبنان.

سلامة: 2017 سنة استقرار نقدي

بيروت: يتوقع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن العام 2017 عام استقرار على الصعيد النقدي، وهناك إمكانية للتمويل بالنسبة الى القطاع المصرفي الذي حسن رسملته وأصبح قادرا على أن يتوسع بالتمويل وبالعملة المحلية.

وأشار الى أن القطاع المصرفي بشهادة صندوق النقد الدولي لديه القدرات والإدارة والشفافية، وتقدمنا بشكل ملحوظ في كل شيء يجعل لبنان متصلا بالعولمة المالية.. وتوقف عند عدة عوامل تؤهل لبنان ليحقق نموا اقتصاديا العام الحالي:

1ـ توافر عناصر تدعم الثقة في البلاد، تجلت بعودة الاستقرار السياسي بعد انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية وتشكيل حكومة الرئيس سعد الحريري، وتفعيل مجلس النواب.

2ـ النتائج التي حققها لبنان في 2016 لناحية:

● فائض ميزان المدفوعات (نحو مليار و300 مليون دولار).

● ارتفاع الودائع أكثر من 6,5٪، بما يعني أن هناك 10 مليارات دولار إضافية دخلت الى القطاع المصرفي اللبناني.

● موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية وهي الأعلى تاريخيا، الأمر الذي تم مع الهندسة المالية التي أطلقها مصرف لبنان أواخر مايو، ما يجعل لنا قاعدة للتسليف مهمة، من دون أن ننسى أن كل هذا التصحيح للوضع النقدي قد جرى دون أن نرفع الفوائد علي الليرة أو على الدولار.

* النمو المسجل هو بحدود 2٪، ونسب التضخم القريبة من 0٪.

3 ـ لبنان لديه الفوائد الأدنى في المنطقة، كما أن الفوائد ترتفع في الكثير من الدول، وذلك سيؤدي الى منافسة على التمويل والتحاويل، خصوصا أن اللبنانيين الذي يعملون اليوم في مناطق تشهد أزمات وانخفاض في عملتها وصعوبة في عملية تحويل الأموال إلى لبنان.

4ـ بقاء مصرف لبنان يقدم كل إمكاناته للمحافظة على قدرة التمويل واستمراريته، وعلى استقرار سعر صرف الليرة، والاستقرار في نسب الفوائد.

أرفع وسام أسترالي لـ «البروفيسورة فاديا بو داغر»

بيروت: أعلن ممثل ملكة أستراليا إليزابيت الثانية الحاكم العام بيتر كوسغروف أن الملكة منحت في يوم أستراليا الوطني (الموافق في 26 يناير) وسام الاستحقاق (AM) للبروفيسورة فاديا بو داغر غصين. وشكرت البروفيسورة غصين، وهي أول مولودة في لبنان قلدتها الملكة هذا الاستحقاق، فور منحها الوسام زوجها رجل الأعمال جورج غصين الحاصل على وسام (OMA)، مشيرة الى أن «الميدالية رمز ورسالة للمواطنين الأستراليين اللبنانيين»، داعية، «هؤلاء الذين هم من جذور لبنانية الى الانفتاح والانخراط في مجتمعنا الرائع». كما قدمت الشكر لفريقها الذي يدعمها ويعمل بجهد لمساعدتها على إحداث تغيير في حياة الناس. وأضافت: «من واجبنا أن نعطي بالمثل لهذا البلد من أجل استمرار شعلة الأمل لإمكانية التوصل الى أستراليا أعظم». وقد أعلن الحاكم العام خبر حصول البروفيسورة فاديا على وسام الاستحقاق الرفيع المستوى خلال حفل على متن أكبر سفينة عسكرية تابعة للبحرية الملكية الأسترالية (HMAS) بدعوة من رئيس حكومة ولاية نيوساوث ويلز.

الرئيس الحكم

بيروت ـ د.ناصر زيدان

منذ توليه سدة الرئاسة قبل نحو الشهرين، تصرف العماد ميشال عون على أنه رئيس لكل اللبنانيين، وحكما بينهم، وبدا مؤسساتياً في أدائه مع دوائر الدولة الرسمية، كما تعاطى مع القوى السياسية المختلفة، بما فيها الأحزاب التي لم تؤيد انتخابه.

وعلى الضفة الخارجية، كان موضوعيا، وصادقا مع نفسه، ومنسجما مع التوجهات التي تخدم مصالح اللبنانيين، وكانت إطلالته الأولى الى المملكة العربية السعودية وقطر، حيث تربط لبنان مع المملكة والخليج أواصر الصداقة منذ القدم، وللدولة ومواطنيها مصالح متعددة معهم، تزيد عن أي مصلحة مع أي دولة خارجية أخرى.

في الملفات الداخلية، كان للرئيس عون ملامح سياسة مستقلة واضحة، فهو لم يتصرف على انه محسوب على محور معين، لا الى ما كان يسمى قوى 14 آذار، ولا الى ما كان يسمى محور 8 آذار المقابل. تموضع في الوسط بين التباينات التي تفرق تيار المستقبل عن حزب الله، او ما يطلق عليه «الانقسام السني ـ الشيعي» ولا يعني انحيازه الواضح إبان تشكيل الحكومة الى التيار الوطني الحر الذي كان يرأسه، انه يتبنى التوجهات الحزبية للتيار، خصوصا بعد أن تسلم مسؤولية الرئاسة الأولى.

رئيس الجمهورية اللبنانية وفقا للدستور، هو حكم بين اللبنانيين، ورئيس لكل البلاد، ومهامه التنفيذية تعطيه صلاحية ترؤس مجلس الوزراء حيثما يشاء، من دون ان يكون له حق التصويت على قراراته. وهذه الناحية بالذات، وضعت في تعديلات الطائف في العام 1990، لكي تحمي الرئيس من تبعة الانحياز الى هذا الطرف السياسي او ذاك، ولكي يبقى على مسافة واحدة من الجميع، ومواقفه لا تتأثر إلا بما تمليه مصلحة الدولة العليا.

ومنذ بدء الولاية الرئاسية في 31/ 11/ 2016، تحاول بعض الجهات الحزبية، وكذلك بعض الشخصيات السياسية، الإيحاء بأنها فريق عمل الرئيس، وقد ظهرت بعض البيانات الصحافية في أوقات مختلفة تحت مسميات غريبة، منها مصادر مقربة من الرئيس، ومنها مراجع وزارية موالية للعهد.... الخ.

حاولت هذه المصادر ان توحي بانها تمثل وجهة نظر الرئيس، من دون ان يكون هناك اي تبن لها من الدوائر الرسمية لقصر بعبدا. وقد خلقت هذه التسريبات بعض الامتعاض عند مجموعة من القوى السياسية، وكادت تخرب بعض التعاطف الجامع مع الرئيس منذ توليه سدة الرئاسة حتى اليوم.

لا يمكن القول حتى الآن، ان الرئيس خرج عن ثوابت خطاب القسم الذي تلاه عقب انتخابه أمام في مجلس النواب. وعلى عكس ما يحاول البعض الإيحاء به، لم يلتزم الرئيس موقفا واحدا ومحددا تجاه اي من الاقتراحات المتعددة المتوافرة في أمانة سر مجلس النواب فيما يتعلق بقانون الانتخاب، وكلامه عن أهمية النسبية كان عاما، وخلفيته الحفاظ على الميثاقية وصحة التمثيل. لكن الرئيس التزم جهارا بإجراء الانتخابات في موعدها الدستوري في شهر مايو المقبل، بصرف النظر عن القانون النافذ في حينه.

أمام وفد اللقاء الديموقراطي النيابي الذي ضم النواب وائل أبوفاعور وهنري حلو وعلاء ترو وغازي العريضي واكرم شهيب، اكد الرئيس عون دوره الجامع، وحرصه على تمثيل كل شرائح المجتمع اللبناني، واعدا الوفد ببذل جهد لكي تؤخذ الهواجس التي عبر عنها رئيس اللقاء وليد جنبلاط بعين الاعتبار، عند الشروع بمناقشة اي من اقتراحات القوانين النيابية المرفوعة أمام مجلس النواب، وأنه ـ اي الرئيس ـ حريص على تمثيل كل المكونات اللبنانية ـ ولاسيما طائفة الموحدين المسلمين الدروز ـ تمثيلا صحيحا.

يبدو ان الانتخابات النيابية ستجري في موعدها في الربيع المقبل، والنقاش الواسع الذي يدور حول القانون، جزء منه للاستهلاك السياسي والدعاية الانتخابية، والجزء الآخر محاولات لزيادة حصة كل طرف من النواب.

ولكن بعض الاقتراحات الارتجالية لتعديل القانون، قد تتحول الى قفز في المجهول، وربما تؤدي الى نتائج عكسية خطرة في هذه اللحظة السياسية المتوترة في الداخل والخارج.